

الفرع السادس

أثر الوقف على حرية التعليم والثقافة

من الواضح والثابت أن الوقف أسهم إسهاماً عظيماً في نشر العلم والثقافة الإسلامية، وكان الأساس والقاعدة التي قامت عليها الحضارة الإسلامية من خلال الدعم العظيم والسخي لتمويل كافة المشروعات العلمية التي كان لهم الأثر الواضح في إعداد العلماء والدعاة الذين أثروا الحياة العلمية والثقافية.

"إن التعليم في الإسلام- في السابق- لم يعتمد على الدولة إلا اعتماداً جزئياً إذ قد اعتمد بالدرجة الأولى على ما يوقفه المحسنون والورعون من المسلمين لأغراض دينية؛ لذلك نجد أن هنالك نوعاً من التباين بين ما حدث في المجتمع الإسلامي، وبين ما حدث في المجتمع المسيحي في الغرب خلال العصور الوسطى، خاصة في الحياة الثقافية والحياة الدينية ففي الغرب كان النبلاء هم القادة السياسيين لمجتمعهم وكانت هناك الطبقة العليا من رجال الكنيسة في المجتمع الغربي يتصلون بصلة الأخوة أو القرابة مع الطبقة النبيلة الحاكمة وينتمون جميعاً إلى طبقة اجتماعية متميزة ومنفصلة عن باقي الشعب؛ لذا فإن الحياة الثقافية بصورتها الرئيسة في المجتمع الغربي كان نشاطها محصوراً في الكنائس وتحت سيطرتها، كما أن الكنيسة كانت تخضع لتنظيم محكم ومسيطر عليه.

فقد كان أمر المعتقدات وولاء المؤسسات التعليمية في الغرب المسيحي، قد خضع لرقابة شديدة إذ إن من كان يتهم بالهرطقة أو بأي انحراف عن تفكير رجال الكنيسة يعتبر أمر حياة أو موت بالنسبة للمتهم" (١).

إلا أن حرية الفكر والبحث والتأمل كانت مكفولة في ظل الإسلام، طالما أن الفكر والبحث والتأمل كانت في المجالات المشروعة التي شرعها الإسلام، واعتبرها مطلباً شرعياً؛ مثل البحث في الكون والآيات التنزيلية والسنن الإلهية وغير ذلك مما شرعه الإسلام وبرز فيه علماء

(١) الدور الاجتماعي للوقف- د. عبد الملك أحمد السيد ص ٢٤٢-٢٤٣.

الإسلام، وقد كان للوقف دور بارز في دعم تلك المسيرة العلمية الرائدة.

"فقد كانت هناك مجالات مفتوحة لجميع الأفراد المسلمين للإرتقاء في السلم الاقتصادي والاجتماعي والتعبير عن قيم الشريعة ومفاهيمها بما يتيح التعليم الذي يدعمه الوقف، لذا فإن رجال العلم سواء أكانوا من علماء الدين وفقهائه، أم من علماء العلوم الطبيعية وغيرها من العلوم الدنيوية كلهم قد شعروا بالاستقلال عن رجال السياسة، بل لقد عارضوهم بقوة كلما حاول هؤلاء السياسيون الاعتداء على الشريعة ودافعوا عن قيمها وأسسها وتباري الحكام والأغنياء في أغلب العصور بتمهيد الجو للدارسين والمفكرين في إمدادهم بنقائس الكتب.

ولذا نجد أن العلماء كانت لهم استقلالية عن الساسة والحكام وعن المشاركة في الحكم إما تعففاً كما فعل الإمام أبو حنيفة لما طلب منه ذلك حينما رفض قبول منصب قاضي القضاة في الدولة الأموية، ثم حين رفضه للمنصب مرة أخرى في أوائل الدولة العباسية، وكما فعل الإمام أحمد بن حنبل في ثباته على الحق في زمن المأمون لما قالت السلطة بخلق القرآن ولقي منها ما لقي أيام المحنة، فقد بقى العلماء مستقلين عن السلطة، غير خاضعين لها، معتمدين - بعد الله - على الأموال الموقوفة التي تغدق عليهم النفقات مما أعطاهم الاستقلال المادي والفكري، وبذلك استطاعوا أن يعضدوا حرية الفكر، كما أجبروا السلطة على الخضوع لقيم الشريعة كما فعل العز بن عبد السلام في أحكامه ضد السلاطين الأتراك.

إذ بقيت هذه الحرية والاستقلال الفكري يسود المجتمع الإسلامي في أغلب العصور، كما بقيت سيادة الشريعة هي سيادة عامة حتى عصور انحسار قوة المسلمين في العصور العثمانية المتأخرة في نهاية القرن الثامن عشر^(١).

وقد كان للوقف أثر بَيِّن في نقل العلم ونشره من خلال وقف الكتب والمخطوطات وعدم وجود أي نوع من أنواع السيطرة أو الاحتكار؛ حيث خصص الواقفون وقفيات لغرض إنشاء معامل للورق والنسخ وكل ما يلزم عمليات النشر والتوزيع وخدمة طلاب العلم.

(١) الدور الاجتماعي للوقف - ص ٢٤٣ - ٢٤٤.